

تصريحات وزيرة الإعلام غير قادرة على حماية الصحفيين في لبنان

السنوات تراجعا لناحية الحريات العامة في لبنان خاصة في الفترة الممتدة بين أكتوبر 2019 والشهر نفسه من العام 2020. بسبب زيادة الاستدعاءات الناتجة عن المظاهرات والسخط الشعبي على وسائل التواصل من الوضع المعيشي. وتجلت الأسباب الرئيسية للاستدعاءات في القرح والذم، وتحقير رئيس الدولة، وإثارة النعرات الدينية والطائفية.



منال عبدالصمد

الإعلامي هو آخر من تتم محاكمته بعد كل الأشخاص المخطئين

والى جانب المتابعة القانونية، يواجه الصحفيون اعتداءات من قبل أنصار حزب الله بشكل خاص عند انتقاد قيادة الحزب أو ممارساته في البلاد. وخسر لبنان نتيجة هذه الملاحقة للصحفيين والمدونين والممارسات ضدهم عدة درجات في مؤشر الحريات العامة وحريات الصحافة في البلاد، فحل في المرتبة 102 من أصل 180 دولة وفقا للتقرير الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود عن عام 2020.

الفلاّء الماضي، الصحافية لين طحيني على خلفية شكوى "قدح وذم" مقدّمة من المستشار القانوني لوزير الثقافة عباس مرتضى القاضي وليد جابر، بسبب منشور على فيسبوك استنكرت فيه عدم حصول رئيس المعهد العالي للموسيقى "الكونسرفتوار" بسام سابا، الذي توفي بسبب إصابته بفيروس كورونا، على مستحقاته المالية منذ سنتين من وزارة الثقافة.

وقالت عبدالصمد في لقاء مع "إذاعة لبنان" الرسمية تناولت فيه الإنجازات خلال توليها الوزارة والمشايخ قيد التنفيذ، "لدينا رؤية أساسية وهي الإبقاء على الإعلام الحر وتحفيز هذا المنبر". واكتفت الوزيرة كما هو حال غالبية المسؤولين بإطلاق تصريحات عامة فضفاضة وإلقاء المسؤولية على جهات "غير منضبطة" دون تسميتها، وبقيت في المنطقة الوسطى من جميع الأطراف، في حين يحتاج الصحفيون ووسائل الإعلام إلى قوانين وتشريعات وبيئات رسمية تحفظ لهم حقوقهم وتنتهي حالة الإفلات من العقاب، وتوقف ملاحقتهم بسبب منشورات فيها أي نوع من الانتقاد للمسؤولين الحكوميين.

وقالت عبدالصمد في لقاء مع "إذاعة لبنان" الرسمية تناولت فيه الإنجازات خلال توليها الوزارة والمشايخ قيد التنفيذ، "لدينا رؤية أساسية وهي الإبقاء على الإعلام الحر وتحفيز هذا المنبر". واكتفت الوزيرة كما هو حال غالبية المسؤولين بإطلاق تصريحات عامة فضفاضة وإلقاء المسؤولية على جهات "غير منضبطة" دون تسميتها، وبقيت في المنطقة الوسطى من جميع الأطراف، في حين يحتاج الصحفيون ووسائل الإعلام إلى قوانين وتشريعات وبيئات رسمية تحفظ لهم حقوقهم وتنتهي حالة الإفلات من العقاب، وتوقف ملاحقتهم بسبب منشورات فيها أي نوع من الانتقاد للمسؤولين الحكوميين.

بيروت - انتقدت وزيرة الإعلام اللبنانية منال عبدالصمد، المتابعة القضائية والتهم على الإعلاميين من قبل بعض الجهات التي خرجت عن إطار ضبط الشارع، مشيرة إلى أن "الإعلامي هو آخر من تتم محاكمته بعدما تكون قد حاكمنا كل الأشخاص الذين أخطأوا وأجرموا في البلد"، في تكرار لتصريحات سابقة لم تترجم إلى إجراءات تساهم في حماية الصحفيين.

وقالت عبدالصمد في لقاء مع "إذاعة لبنان" الرسمية تناولت فيه الإنجازات خلال توليها الوزارة والمشايخ قيد التنفيذ، "لدينا رؤية أساسية وهي الإبقاء على الإعلام الحر وتحفيز هذا المنبر". واكتفت الوزيرة كما هو حال غالبية المسؤولين بإطلاق تصريحات عامة فضفاضة وإلقاء المسؤولية على جهات "غير منضبطة" دون تسميتها، وبقيت في المنطقة الوسطى من جميع الأطراف، في حين يحتاج الصحفيون ووسائل الإعلام إلى قوانين وتشريعات وبيئات رسمية تحفظ لهم حقوقهم وتنتهي حالة الإفلات من العقاب، وتوقف ملاحقتهم بسبب منشورات فيها أي نوع من الانتقاد للمسؤولين الحكوميين.

الصحف المغربية تطمح إلى إرساء عادة شراء المحتويات الرقمية

النموذج مدفوع الأجر يعتمد على القراء الأوفياء



مواكبة العصر ضرورة وليست خيارا

مبيعات اقتصادية. وقال يونس مسكين مدير نشر صحيفة "أخبار اليوم"، إن منظومة الصناعة الصحافية، من مؤسسات إعلامية وشركات توزيع وتسويق، لم تطور علاقة مباشرة مع القارئ.

ولا يعلق مسكين، أمالا كبيرة على ما بعد كورونا لتقوية البيع الإلكتروني للصحف، إذ يؤكد أن "الجائحة لن تساعد كثيرا في تنمية ثقافة الاشتراك، لأن الأوان ربما فات، ولا يمكن الانطلاق من الصفر في ظرف استثنائي مثل هذا". وأضاف "حتى تجارب الاشتراك المعمول بها حاليا في بعض المنابر الصحافية، ظلت هامشية ولم تخصص لها سياسات تسويقية خاصة لتقويتها وتمتينها".

ويختلف الأمر قليلا بالنسبة إلى مفتاح، إذ يرى أن "الجائحة دفعت الصحف إلى تجريب نسخها الإلكترونية، بي.دي.اف التي استأنس بها القارئ، ولا بد من البناء على هذه التجربة، والمضي فيها قدما، إضافة إلى البيع الجرائد على الإنترنت".

وأضاف مفتاح "رغم ذلك فالأفق صعب جدا، ولن نرجع أبدا إلى نفس المبيعات التي كانت في السابق على الرغم من علاقتها".

وارتفع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت بالمغرب بنحو ثلاثة ملايين مشترك في أقل من ستة أشهر، خلال الفترة ما بين مارس وسبتمبر لعام 2019، وفق بيانات رسمية صادرة عن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مطلع العام الحالي.

وقال مسؤولون إن ارتفاع نسبة المشتركين يعود أساسا إلى زيادة استهلاك المحتوى الرقمي بالمغرب، وترى وكالة المغرب العربي للأنباء، أن التجربة المغربية تأتي امتدادا للإقبال على وسائل الإعلام الإلكترونية في جميع أنحاء العالم. ففي فرنسا، على سبيل المثال، لدى جريدة "لوموند" 95 ألف مشترك، و"ميديا بارت" 50 ألفا، و"لو فيغارو" 35 ألفا.

ووفقا لموقع "ميند نيوز"، شهدت وسائل الإعلام الثلاث زيادة في معدلات الاشتراك فيها بنسب بلغت 42 في المئة و29 في المئة و27 في المئة، على التوالي، في غضون ستة أشهر. كما استفادت صحيفة "لو بوان" من زيادة بنسبة 42 في المئة.

وفي الولايات المتحدة، كشف تقرير "بيجيتال نيوز ريبورت 2020"، وهو التقرير السنوي لمعهد رويترز، زيادة بنسبة 73 في المئة في عدد الزيارات على المواقع الإخبارية الإلكترونية وعبر الشبكات الاجتماعية، خاصة بالنسبة إلى وسائل الإعلام الرئيسية.

خاضت بعض الصحف المغربية تجربة الاشتراك في النسخة الإلكترونية، بعد توقف الطباعة بسبب الجائحة وإنهيار المبيعات وسوق الإعلانات. وتباين الآراء حول مستقبل هذه التجربة وإمكانية تكريسها كنموذج اقتصادي قابل للاستمرار أسوة بالاتجاه العالمي المتزايد نحو الاستهلاك الرقمي للأخبار.

الرابط - اضطرت العديد من وسائل الإعلام المغربية للانتقال إلى العالم الرقمي مع توقف الطباعة بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا عام 2020. ولقيت هذه التجربة إقبالا ملحوظا نظرا لحاجة المواطنين إلى الحصول على معلومات حول الوباء، والآن بعد استئناف الطباعة تواجه تحدي إرساء عادة جديدة لشراء المحتويات الرقمية. ودفعت الأزمة المالية عددا من الناشرين إلى التفكير في نموذج اقتصادي آخر، لمسايرة الوضع الراهن في ظل تزايد الاعتماد على الفضاء الرقمي.

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

وخلال فترة الحجر الصحي لحقت خسائر جسيمة لإقطاع الصحافة الورقية وسوق الإعلان، كما تسبب إغلاق المقاهي في توقف سوق مهم من مصادر مبيعات المؤسسات الإعلامية. واكتشف الناشر أن المقاهي التي كانت مصدر إزجاج لهم بسبب توفيرها قراءة الصحف مجانا لمتراديبها، كانت

مشاهد جريئة توقف مسلسل «ضحايا حلال» على منصة شاهد



الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع
GENERAL COMMISSION FOR AUDIOVISUAL MEDIA

الهيئة العامة للإعلام: تبين عدم إجازة المسلسل من قبل الهيئة وعدم مراعاة ضوابط المحتوى الإعلامي

والرسوم المتحركة والدبلجة والترجمة المصاحبة، والمونتاج والرسوم البيانية والنصوص المكتوبة للأعمال الإعلامية المرئية والمسموعة. كما يجب على المحتوى الإعلامي الذي تبثه مختلف وسائل الإعلام التقليدية والرقمية الالتزام بضوابط اللائحة ومن ضمنها، حماية النظام العام، وتعزيز الحمرة الوطنية، والمحافظة على النسيج الاجتماعي السعودي، والحفاظ على القيم والفضائل بين الشباب، وتعزيز القيم الاجتماعية، من خلال إبراز دور الأسرة بوصفها حجر الأساس لبناء المجتمع، وهو البند الذي أكد الكثير من المتابعين بان المسلسل انتهكه بصورة واضحة. وتؤكد الهيئة على ضرورة مراعاة التصنيف العمري وعدم إلحاق الضرر بحقوق المرأة أو الطفل بالمملكة.



جراة أغضبت الجمهور

الوحيد هو زوج المسيار الذي تدبره وفقا لشروطها. وبعد أن توهمهن تلك السيدة بأن الغاية هي حمايتهن، وجدن أنفسهن وقد تحولن إلى ضحايا. وكان طاقم العمل قد أبدى تفاعله بالمسلسل بالنسبة للسياريو والحوار بالقصة، وقالت الممثلة سناء بكر يونس "يطرح المسلسل قضية بقيت طلي الكتمان طويلا في الدراما، غير أن مسلسلنا سيكون بمثابة المفاجأة".

وقد أشرت مشاهد زواج إحدى النساء التي تجاوزت سن الثلاثين بطفل عمره 15 عاما الكثير من الغضب لدى المتابعين السعوديين، خاصة وأن تلك المشاهد أحتوت على "إبحاءات جنسية" بحسب قولهم، مما يعتبر إساءة بحق الأطفال وتشجيعا على التحرش الجنسي والاعتداء عليهم.

وقال الفنان السعودي عبدالله السدحان عبر حسابه على تويتر "تكلت كثيرا وكتبت كثيرا أن هناك من يسعى لتغريب الدراما السعودية المحلية تحت مسمى عمل سعودي جريء! يقال هذا مقطع من عمل سعودي محلي".

وبحسب التعليقات، عبر مغردون آخرون عن استغرابهم بالإسساس من السماح بعرض هكذا مسلسل لما فيه من "إباحية ومحاربة للأخلاق".

وتلزم اللائحة التنفيذية لنظام الإعلام المرئي والمسموع، التي أقرتها وزارة الإعلام السعودية في نوفمبر 2018، وسائل الإعلام بالترخيص لإنتاج المحتوى الإعلامي الذي يشمل البرامج التلفزيونية والبرامج الإذاعية والأفلام والمحتوى الإعلامي المرئي والمسموع والعبث الفيديو

الرياض - أعلنت الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع عن إيقاف بث مسلسل "ضحايا حلال" وإزالة جميع الإعلانات الخاصة به على مواقع التواصل الاجتماعي كافة، وتطبيق الإجراءات النظامية على المؤسسة المنتجة والقناة، وذلك بعد ضجة واسعة أثارها المسلسل بسبب مشاهد جريئة اعتبرها بعض المشاهدين تسيء للمجتمع السعودي.

وقالت الهيئة في بيان لها نشرته الأربعاء، إنها أطلقت على المحتوى الذي يعرضه مسلسل "ضحايا حلال" الذي يبث من خلال تطبيق "شاهد المشرف"، وتبين عدم إجازة المسلسل من قبل الهيئة وعدم مراعاة ضوابط المحتوى الإعلامي، ما يعد مخالفة لنظام الإعلام المرئي والمسموع ولائحته التنفيذية.

وتعرض المسلسل لموجة انتقاد شديدة شنّها مغردون على مواقع التواصل الاجتماعي، متهمين القائمين على ذلك المسلسل بالإساءة إلى قيم وتقاليد المجتمع وخدش حياء الأسرة.

وبدا عرض المسلسل على منصة "شاهد VIP" منذ حوالي شهر وهو من بطولة سناء بكر يونس، خالد صقر، ميلا الزهراني، العنود سعود، نسرين الراضي وآخرين، وتأليف الكاتبة السورية نور الشيشكلي وإخراج أحمد مدحت.

ويتناول المسلسل قصة خمس فتيات يحدرن من بيئات وطبقات اجتماعية مختلفة تعرضن لظروف قاسية ولم يجدن ملادا سوى طريق أم نورا التي اقنعتهن أن سبيل الخالص

في الولايات المتحدة، كشف تقرير "بيجيتال نيوز ريبورت 2020"، وهو التقرير السنوي لمعهد رويترز، زيادة بنسبة 73 في المئة في عدد الزيارات على المواقع الإخبارية الإلكترونية وعبر الشبكات الاجتماعية، خاصة بالنسبة إلى وسائل الإعلام الرئيسية.

وتشير هذه الأرقام إلى أن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كورونا أثبتت أهمية الأخبار بغض النظر عن وسيلة نشرها. ويبقى على وسائل الإعلام أن تعزز حضورها على الإنترنت من خلال تقديم أشكال جديدة مثل البودكاست، والرسائل الإخبارية، ومقاطع الفيديو.